## هل يمكن أن نكتفى ذاتيًا من القمح؟



الاحد ٢٤ أبريل ٢٠٢٢

سؤال هل يمكن أن يأتي يوم ونحقق فيه الاكتفاء الذاتي من القمح حتى لا نجد أنفسنا تحت رحمة ظروف ومتغيرات دولية مستمرة؟

لإجابة نظريا هي نعم، لكن بشرط صعب جدا وربما شبه مستحيل، وهو أن نزرع كل أو معظم أراضينا بالقمح، ونتوقف عن زراعة بقية المحاصيل خصوصا البرسيم، الضروري جدا للماشية.

طرحت هذا السؤال لأن هناك عددا كبيرا من المصريين يسأل هذا السؤال كثيرا، وكأنه أمر عادى وسهل ومتاح، من دون أن يجهد نفسه في معرفة حقيقة وواقع الزراعة المصرية والأرض المتاحة للزراعة والقابلة للاستصلاح وتكلفة كل ذلك

طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن مساحة الأرض الزراعية في مصر بلغت ١٠,٣ مليون فدان عام ٢٠١٩، مقابل ١٠,٢ مليون فدان عام ٢٠١٧، وربما تكون قد زادت إلى أقل قليلا من ١١ مليون فدان هذا

صباح الخميس الماضي حضرت إعطاء الرئيس عبدالفتاح السيسي إشارة البدء لموسم حصاد القمح في توشكي، وفي هذا الاحتفال قال وزير الزراعة الدكتور السيد القصير إنّ المساحة المزروعة قمحا في مصر بلغت هذا العام ۳,٦٥ مليون فدان

موسم الحصاد بدأ بالفعل. والمتوقع أن يبلغ المحصول ١٠ ملايين طن، تستهدف الحكومة استلام من ٥,٥ إلى ٦ ملايين طن. وبقية المحصول يحتفظ به الفلاحون لأنفسهم من أجل استهلاكهم الشخصي في بيوتهم، أو لبيعه للقطاع الخاص

لكن هذا العام ونظرا للأزمة الصعبة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا فإن وزارة التموين ألزمت الفلاحين بتوريد ١٢ إردب قمح من أى فدان مزروع قمحا، على أن يحتفظ الفلاح ببقية إيراد الفدان وهو حوالى ٦ أرادب باعتبار أن إنتاجية الفدان في المتوسط هي ١٨ إردبا، في حين أن بعض الفلاحين يقولون إن الانتاجية ليست كبيرة هكذا دائما وأحيانا تهبط إلى ١٤ إردبا للفدان، كما أنهم يرون السعر الذي حددته الحكومة وهو ٨٨٥ جنيها قليل جدا مقارنة بما تدفعه للمستورد

وزير الزراعة قال يوم الخميس الماضي إنه تم زيادة المساحة المزروعة قمحا ب ٢٥٠ ألف فدان، وكذلك التوسع في نسبة التغطية للتقاوي المعتمدة والتوسع في استخدام الميكنة في الزراعة والحصاد لتقليل الفاقد. للأسف نحن الدولة الأولى في العالم استيرادا للقمح، حيث استوردنا ١٢,٩ مليون طن في عام ٢٠٢٠ بقيمة ٣,٢ مليار دولار، طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وفي ديسمبر الماضي توقع الدكتور على المصيلحي وزير التموين في تصريحات لفضائية «الشرق بلومبرج» أن تنخفض واردات الحكومة من القمح إلى ٣,٥ مليون طن بسبب الزيادة في الإنتاج المحلى، أما بقية الكمية فإن القطاع الخاص هو من يستوردها، في حين أن إجمالي ما يصل للحكومة من الفلاحين والاستيراد يوجه للمخابز التي تؤمن إنتاج من للحكومة من الفلاحين والاستيراد يوجه للمخابز التي تؤمن إنتاج من على الرغيف المدعم بخمسة قروش، وتقول الحكومة إنه يتكلف ٢٥٠ على الزيادات الأخيرة التي فرضتها الحرب الروسية ورشا، قبل الزيادات الأخيرة التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية.

المصيلحى قال يوم الخميس الماضي في توشكي إن لدينا استراتيجية لتوفير السلع الاستراتيجية ومنها القمح لمدد لا تقل عن ستة شهور وأن الاحتياطي الموجود حاليا يكفى بالفعل حتى نهاية يناير المقبل، ولدينا الآن ٢,٦ مليون طن قمح مستورد، إضافة للإنتاج المحلى الذي بدأت في استلامه بالفعل، إضافة بالطبع لزيادة الصوامع.

في نفس اليوم عرفنا من اللواء وليد أبو المجد مدير عام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية أنه تم زراعة ٢٢٠ ألف فدان من القمح في توشكي والعوينات والفرافرة وعين دلة بإجمالي إنتاجية مستهدفة تصل إلى ٥٥٠ ألف طن، والجهاز يتطلع مع بداية العام المقبل لاستطلاع وزراعة ٣٥٠ ألف فدان ضمن المرحلة الثانية والثالثة من مشروع توشكي مع وزارة الزراعة والجهات المعنية ليصبح الإجمالي ٢٥٠ ألف فدان بمتوسط إنتاج مليوني طن، وهو يتوقع إضافة ٢٠٠ ألف فدان في مشروع الدلتا الجديدة بالضبعة ليصبح إجمالي المزروع قمحا \_ إضافة للمساحات القديمة \_ ١,٢ مليون غدان بإجمالي إنتاجية مستهدفة ٣ ملايين طن، الأمر الذي سيقلل من خجم الاستيراد.

هذه هي الصورة العامة وواقع زراعة القمح الآن في مصر. ومرة أخرى نظريا يمكن القول إننا نستطيع الاكتفاء الذاتي من القمح، لكن مرة أخرى نسأل: كم يتكلف استصلاح وزراعة الفدان الواحد في الأرض الصحراوية، وهل نملك المياه الكافية لذلك؟

إذا كان لدى أحدكم المعرفة والتمويل اللازم، فسوف يصل إلى الإجابة الصحيحة.